

الفجوة التضخمية في الجزائر 1988-2006 دراسة تحليلية

rbousalem@yahoo.fr

أ.بوسالم رفيقة جامعة بشار

cbounoua@yahoo.fr

أ.د بونوة شعيب جامعة تلمسان

الملخص: يعرف الاقتصاد حسب النظرية الكينزية حالتين، حالة تضخمية والتي تسمى بـ "فجوة التضخمية"، وحالة ثانية عكسية تسمى بالفجوة الانكماشية، تتدخل الدولة لعلاج هتين الوضعيتين، من خلال عدّة سياسات تتلائم وحالة الاقتصاد. والفجوة التضخمية في الجزائر كأحد أهم معوقات التنمية، اختلفت أسبابها وتعدّدت وتفاوتت آثارها بسبب افتقار الاقتصاد لعدّة مقاييس في ظل اقتصاد مركزي مخطط، فافتصاد السوق واجب التطبيق تحت ظل أزمة خانقة عرفتها البلاد خاصة منذ سنة 1986.، بانتهاجها لعدّة إصلاحات سعت من ورائها إلى إعادة الهيبة للاقتصاد و تحقيق معدّلات نمو معتدلة.

الكلمات المفتاحية: الفجوة التضخمية، الطلب الكلي الفعال، المستوى العام لأسعار، الإنفاق الحكومي، السياسة النقدية، السياسة المالية، القروض المحلية، العرض النقدي، الفائض في الطلب.

Abstract:

According to Keynesian theory, the definition of economy is limited to two economic situations. The first one refers to the Inflationary Situation named as Inflationary Gap, whereas the second one refers to the Deflationary Gap, The state interferes to treat these economic situations through several political strategies, which go well with the economic situation of the country. The inflationary gap in Algeria, as one of the most important obstacle in the development of the country, has deferent and several causes. Its influence has varied because of the lack of different standards in economy, especially under the control of a central planned economy. So, the application of market economy is necessary and obligatory, especially under the crises that Algeria experienced since 1986. These crises pushed the state to pursue several reforms that aimed at returning to economy its prestige and realize moderate growth rates

المقدمة:

زادت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر تأزما بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، تولد عن هذا أزمتا أخرى اجتماعية و سياسية حالت دون تحقيق أي نمو، حيث يتراكم أخطاء النظام الاشتراكي المخطط، و يرتفع حجم المديونية، و ما شكلته من ضغوطات شلت النظام الاقتصادي ككل، ثم انخفاض حجم الإيرادات الكلية، فالاعتماد على العالم الخارجي في عمليات التمويل بأشكالها، وجدت الدولة نفسها ملزمة بتطبيق إصلاحات اقتصادية سياسية جذرية، تحدف من خلالها إلى النهوض من جديد باقتصاد وطني يعمل بشكل منظم، خاضع لقوى السوق. هذه العملية استلزمت تطبيق برامج و سياسات جديدة غير تلك التي كانت متبعة في السابق (سياسات الدعم، إهمال القطاع الخاص...)، فعمدت كمرحلة أولى إلى مراجعة الجهاز المصرفي، بنزع الوصاية عنه كخطوة أولى، و جعله يعمل في إطار سوق منظم، لأجل تشجيع عمليات الادخار، الاستثمار... ثم الرقابة الدقيقة لمهام النقد. أوقفت كذلك عمليات تمويل المؤسسات العمومية، وأعدت النظر في توجيه الإنفاق العام، لأجل التقليل من عجوزات الموازنة العامة. لتتداخل هنا كل من أدوات السياسة النقدية و السياسة المالية، لتحقق أهداف مسطر لها كانت ضرورية للإصلاحات، و تولد عنها انعكاسات سياسية اجتماعية و ثقافية متوقعة، مسّت خاصة أصحاب المداخل المحدودة. و من أهم نتائج تلك الإصلاحات، بروز الفجوة التضخمية التي كانت تنمو باستمرار منذ نهاية السنوات الثمانينات إلى غاية مطلع الألفية الثانية، و ما دام أنّ سياسة الإصلاح المالي كانت هي الأخرى أهم أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي، حاولت الدولة من خلالها السيطرة على العديد من المتغيرات المغذية للتضخم بشكل مباشر.

و بناء على هذا سنحاول عبر هذه الورقة معرفة ماهي أهم مسببات نمو الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006؟ و ما إن استطاعت الدولة التحكم فيها عبر مختلف السياسات المتبعة. فتطرقنا للإطار النظري للفجوة التضخمية و طرق قياسها كنقطة أولى، ثم مكانة كل من السياسة النقدية و المالية في الاقتصاد، حللنا بعدها إلى واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2006، و مدى فعالية كل من السياسة النقدية و المالية في العودة إلى الاستقرار الكلي مطلع العشرية الأولى من الألفينيات معتمدين في ذلك على مجموعة من البيانات و الأرقام المحصل عليها من مصالح الجمارك، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، موقع صندوق النقد الدولي، و البنك العالمي.

(1) "كينز" و النظرية الكمية للنقد: تحدّث الاقتصادي الإنجليزي "جون ميرنارد كينز" عن التضخم في العديد من كتاباته، و أشار في كتابه 'كيف نمول نفقات الحرب' إلى الفجوة التضخمية التي قام بتقديرها رياضيا، و اعتبر أنّ تدخل الدولة عبر السياسة الاقتصادية بشكل عام، كان في وقت مضى محدود النطاق، حيث انحصر

دورها في أمور الدَّفَاع، تحقيق الأمن والاستقرار، لكن ما لبثت و أن صار لها دور بارز، نمت وتطوّرت ليشمل عدّة مجالات، أهمّها النقد، الموازنة، التجارة الخارجية، العمل والصناعة.¹ بعد أزمة 1929 و انحيار الأفكار الكلاسيكية التي كانت تحاول تقديم تفسيرات للأزمة، مرتكزة على نظام السوق، أتى "كينز" بأفكار جديدة استطاع من خلالها إلغاء فكرة حياد التَّقد، و دمج من خلال أفكاره التي كانت بمثابة ثورة رجب بها اقتصاديو و سياسيو تلك الفترة، بين كل من الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي. كانت النظرية الكلاسيكية قبل الأزمة قد ربطت بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة "فيشر" للتبادل و التي صاغها سنة 1911 على النحو التالي:²

$$M.V = P.T$$

والتي مثّلت العلاقة الوصفية بين الكتلة النقدية والنشاط الاقتصادي و اعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي التسيير الجيّد للكتلة النقدية هو أهم وسيلة لمحاربه، و بذلك يكون النقد هام، بالتالي للسياسة النقدية آثار هامة أيضا.³ حوّل بعدها "كينز" تلك العلاقة، و ربط كميّة النقد بمعدّلات الفائدة، وجعل من هذا الأخير قناة انتقال أثر التَّقد على الاستثمار من خلال أثر المضاعف، إلى الطَّلَب الكلي فالانفتاح الكلي⁴، و منه تحديد الأسعار بالنسبة اليه يكون في سوق السلع و الخدمات، أما السعر الذي يحدّد في السوق النقد نجدّه يعبر عن معدّل الفائدة، و من هنا نجد أنّ من مبادئ الاقتصاد الكلي الكينزي، الاعتماد على السياسة المالية لإدارة الطَّلَب الكلي، بمعنى تدخل الدّولة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية، و تحقيق مبادئ المالية العامّة.⁵ وبالفعل أصبح للسياسة المالية دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها على مستويات الدّخل و العمالة، عبر تكييفها لمختلف الإيرادات و النفقات الحكومية، و على مكونات الطلب الكلي في حالة وجود بواذر تضخمية أو كساد.

¹ Gerard Duthil et autres, Politique économique, édition ELLIPSES, (Paris 1997, pp 11-14).

² أسامة محمد الفولي، و آخرون، مبادئ النقود والبنوك. دار الجامعة الجديدة للنشر الطبعة الأولى، (الأردن، 1999 ص 45).

³ بول سامويلسون، النقود و الأسعار، الجزء الثالث، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، 1993، ص 157).

⁴ رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 103.

⁵ محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، تحليل كلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 176.

اعتبر أيضا أنّ العرض النقدي متغير خارجي⁶، أما الطلب عليه، فيكون لأجل التبادل و الاحتياط (M_t) أو لأجل المضاربة (M_s)⁷، و منه كانت معادلة الطلب على النقد في السوق على النحو التالي:

$$M_d = M_t + M_s$$

$$M_d = L_1(P, Y) + L_2(i)$$

$$= L(Y, i)$$

حيث: M_t الطلب على النقد لأجل التبادل و الاحتياط

M_s الطلب على النقد لأجل المضاربة

و يتحقق التوازن هنا بتقاطع منحنبي العرض و الطلب على النقد عند معدّل الفائدة التوازني تبعاً لمستويات الدّخل،، أما في سوق السلع و الخدمات فيكون الطلب هنا مشكل من أربع مجموعات منفقة، الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، الإنفاق الاستثماري (I)، الإنفاق الحكومي (G)، و الإنفاق الخارجي ($X-M$)، و مادام أنّ استهلاكات الأسر ترتبط بمستوى الدّخل المتاح، فنجد أنّه عبارة عن دارة تابعة للدّخل $C_d = f(Y_d)$ ، و التي تسمى بمعادلة سلوك المستهلك⁸، و تحتوي على معاملات سلوك الاستهلاك 'a' و 'b' و هي على النحو التالي:

$$C = a + b Y_d$$

بالنسبة للاستثمار، نجدّه يعتمد وفق هذه التّظرية على معدّل الفائدة و يرتبط به عكسياً، حيث ينخفض بارتفاع معدلات الفائدة، و منه علاقة التوازن تصبح:

$$Y = C + I + G \quad \text{أين} \quad S(Y) = I(i) + G$$

$$S = I + G \quad Y = C + S$$

لينطوي معدّل الفائدة هنا على تأثيرات في المدى الطّويل على الانفاق الكلي.

6 رحيم حسين، مرجع سابق ذكره، ص146.

7 Michel Raw HILL, Macroéconomique, Théorie et politique, Paris, 1968, p 53.

8 Olivier Blanchard, Daniel Cohen, Macroéconomie, Edition Pearson Education, 3^{éd}, Paris, p 130.

ثم بادخال القطاع الثالث، نلاحظ من المعادلة أنّ الدّخل سيتأثر بسبب الضرائب المفروضة بالتّالي أيّ ارتفاع أو زيادة في حجم الانفاق العام، مع ثبات باقي العناصر سيسجل مستوى الدّخل هنا ارتفاعا بمقدار ΔY ، و يكون المضاعف محصل عليه على النحو التّالي⁹:

$$K = \Delta Y / \Delta I$$

إنّ الأفكار الكينزية التي كانت و ظلّت سائدة حتى مطلع السنوات الخمسينات، أصبحت تنعت بالفاشلة، بسبب معدّلات التضخم التي عرفت تلك الفترة، على الرغم من أنّها شكّلت أساسا لعدد لا يستهان به من التّماذج الاقتصادية القياسية الكليّة¹⁰، لتحدّد بذلك النظرية الكمية من قبل اقتصاديين ركّزوا على دور النقد في النشاط الاقتصادي عبر سياسة نقدية فعّالة، الأمر الذي كان يرفضه "كينز" جملة و تفصيلا بسبب اعتماده على السياسة المالية لأجل إعادة التوازن في الاقتصاد، لنستنتج أنّ الصراع الذي كان قائما بين التيار الكينزي و التيار النقدي، كان يدور حول النقد و دوره في الاقتصاد.

2) **السياسة النقدية، و المالية، و النشاط الاقتصادي:** من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الأفكار الكينزية عنصر "الطلب الفعّال"، و الدّور الذي يلعبه إنفاق مختلف القطاعات الاقتصادية في تحديد كلّ من مستويات الدّخل و الاستخدام. وبالرّغم من أنّ تحليله قد تضمن أربع قطاعات إلّا أنّ جلّ اهتماماته كانت مرتكزة على الاقتصاد المغلق، و الدّور الذي تلعبه الدّولة في الاقتصاد ككل.، و منه يتحقق التّوازن عند ذلك المستوى من الدّخل الذي يسمح بتحقيق كلّ من رغبات الاستهلاك، والاستثمار للأسر و المشاريع (إنفاق استهلاكي استثماري)، و أي زيادة في الدّخل، سيتولد عنها إنفاق إضافي، لكن بمستوى أقل من المستوى الأوّل، بسبب أنّ هناك إمكانية توجيه جزء من الدّخل إلى الادّخار (S)، بالتالي نجد أنّ التأثير على مداخيل الأعوان هنا عبر السياسة المالية يكون عبر اتخاذ إجراءات مالية تكون تعمل عبر السياسة الضريبية، أو سياسة الإنفاق، أو عبر إجراءات نقدية تكون تتعلق بالتأثير على القروض ومعدّلات الفائدة، والتأثير على مستويات الإنفاق، هذا بالإضافة إلى العديد من التدابير المالية و النقدية الأخرى الواسعة التّطابق، والتي يكون الغرض منها تحقيق استقرار نسبي في المستويات العامة للأسعار، و ضمان النمو الاقتصادي بصفة عامّة، بعبارة أخرى الاهتمام بالجانب النقدي عن طريق مراقبة كمية النقد في التّداول، و الجانب المالي عن طريق مراقبة حجم الإنفاق العام.

⁹ وسام ملاك، النقود، و السياسات النقدية الداخليّة، قضايا نقدية و مالية، دار المنهل البناي للطباعة و التّشتر، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص 341.

¹⁰ جورج تايبانر، تاريخ النّظرية الاقتصادية، الاسهامات الكلاسيكية 1720-1980، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1997، ص 519.

(3) كينز و الفجوة التضخمية : في كتابه "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" سنة 1936 والذي اشتهر باسم "النظرية العامة" اتجه كينز في تحليله إلى التقلبات التي تحدث في العرض الكلي للسلع والخدمات والطلب عليها، وإن كان قد رأى أن الطلب الكلي هو العنصر الأساسي للتغير في الأسعار. يعود هذا التحليل في الأصل إلى الاقتصادى "فيكسل" الذي أدخل سعر الفائدة كمتغير استراتيجي للدخول بين الادخار والاستهلاك، و أنه محدّد للاستثمار أيضا¹¹، و عملية ثبات الأسعار تستلزم تحقيق التوازن التقدي، والذي يجسد بين التساوي بين كل من معدّل الفائدة الحقيقي ومعدّل الفائدة التقدي، بالتالي فإن الزيادة في الطلب الكلي (الإنفاق)، ستؤدي بأصحاب المشاريع إلى الرفع من كميات الإنتاج، أي الناتج الوطني، بمعنى زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات، أما نقص الطلب فسيؤكّد عنه العكس، و يقل حجم العرض الكلي. و بصدد دراسته لأثر التفاعل بين الطلب و العرض الكلي على المستوى العام للأسعار، فرّق بين حالتين¹²:

- حالة ما قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل: و هنا لم تصل كل الطاقات الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد إلى أقصى طاقتها التشغيلية، و منه أيّ زيادة في الطلب ستؤدي إلى إحداث زيادة في العرض، فترتفع المبيعات، و منه الأرباح، و يعمل رجال الأعمال على الرفع من منتجاتهم بشكل متواصل، بسبب تشغيلهم لتلك الطاقات الإنتاجية المعطّلة، و بدوران هذه العجلة، و باستغلال كل الطاقات الإنتاجية تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور.
- حالة ما بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل: في هذه الحالة أي زيادة في الطلب، لن يقابلها عرض حقيقي للسلع والخدمات، بمعنى مرونة العرض هنا منعدمة عند مستوى التوظيف الكامل، و منه وجود ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

اهتم أيضا بتحديد القوى المحدّدة للدخول، وعلاقة هذا الأخير بالادخار، واستعان بالمضاعف لشرح الآليات التي يظهر فيها التضخم، بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود، واعتبر أنّ حالات عدم التوازن، تستدعي لزوم تدخل الدولة، بإحدى الطّرق اللازمة وحسب الحالة التي يكون عليها الاقتصاد، وعلى العموم، نجد أنّ تحليلات كينز للتضخم هي نقدية حقيقية، والفجوة التضخمية تكون بوجود فائض في الطلب على السلع والخدمات (حقيقي) أو افراط في العرض التقدي من قبل السلطات، بمعنى عدم وجود توازن بين كل من السوق التقدي و سوق السلع والخدمات يجسد في نقطتين هامتين:

¹¹ Henri DENIS, Histoire de la pensée économique, Edition SEUIL, (paris, 1998, page 608).

¹² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات التقديّة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، (الجزائر، 2006، ص

- وجود فجوة ناتجة بسبب زيادة حجم الانفاق(الطلب الكلي) بالأسعار الجارية، عن مستوى الناتج الداخلي(PIB).

- وجود فجوة ناتجة عن ذلك الفائض في العرض التقدي، مقابل الطلب عليه.

ومنه قياس هذه الفجوة حسب "كينز" يكون بمعياريين: معيار الفائض في الطلب الكلي، ومعيار الفائض في العرض التقدي.

1-3 معيار الفائض في الطلب الكلي: ويتم قياس الفجوة التضخمية هنا بدلالة ذلك الفائض من الطلب، الناتج عن الفارق بين النمو في مخزون التقد، ومو الناتج الداخلي، والفارق الموجب الموجود بين إجمالي الإنفاق المحلي والناتج المحلي بالأسعار الحقيقية، شكل لدينا فائض في الطلب والذي سيتولد عنه ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قريب من مستوى التشغيل الكامل.

2-3 معيار الفائض في العرض التقدي: ويرتكز التحليل حسب هذا المعيار على الاتجاهات الحديثة للنظرية الكمية، وتكون الفجوة التضخمية هنا تشكل الفارق بين الزيادة في حجم الكمية المعروضة من التقد، والزيادة في الطلب عليها بالأسعار الثابتة، بالتالي ينشأ لدينا عنصر التغير في مخزون التقد و التغير في الطلب على التقد.

4 الفجوة التضخمية في الجزائر: إذا ما اعتبرنا أنّ الاقتصاد منغلق، نجد أنّه متكون كما أشرنا من ثلاث قطاعات الأسر، المشروعات، والدولة، والفجوة التضخمية تكون ناتجة عن تلك الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال، التي لا يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، إنفاق الأسر يكون على السلع الاستهلاكية، قطاع الأعمال يكون إنفاقها استثماري، أما الدولة فيكون من أجل التسيير أو التجهيز، و منه تكون دالة الطلب على النحو التالي: $Y = C + I + G$ ، و تكون الفجوة التضخمية بعد إدراج التغير في مخزون التقد ΔSm ، و التغير في الطلب عليه ΔDm ، بالفارق الموجود بينهما أي:

$$EI = \Delta Sm - \Delta Dm$$

الزيادة في مخزون التقد يكون مصدرها إما إصدارات لأذونات خزينة، قروض ممنوحة لقطاع الأعمال، أو مصدرها تلك الارتفاعات المسجلة في حجم الأصول الأجنبية على مستوى البنوك. بالنسبة للطلب على التقد فيكون مجسد رياضيا بالمعادلة التالية:

$$Dm = 1/v \cdot y$$

أين "y" يمثل مقدار الناتج الداخلي الخام الحقيقي، أما "1/v" تمثل لدينا نسبة التفضيل التقدي. ومنه بالإمكان القول أنّ الفجوة التضخمية تكون منعدمة ($EI = 0$) عندما يكون هناك تناسب في الزيادة بين كل من الأرصدة التقدي الجديدة، و الطلب عليها، أما إذا كانت موجبة ($EI > 0$) فمعناه وجود ضغوطات تضخمية، و إن كان لدينا فائض في العرض، فنقول أنّ لدينا فجوة انكماشية. إنّ الفائض في الطلب الكلي المشكل من

$$EDg = C + I + \Delta Sm - y$$

و الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، بالامكان مواجهته عن طريق الرفع من نسبة الواردات، و هذا سينعكس في شكل زيادة عجز ميزان العمليات الجارية، أما الباقي من الفائض والذي لم تتم تغطيته عن طريق عمليات الاستراد، ليصبح الاقتصاد هنا منفتح على العالم الخارجي، ويصبح مشكل من أربع قطاعات، وسيغذي بشكل مباشر الضغوطات التضخمية، فتدفع مستويات أسعار السلع المحلية نحو الارتفاع. و مادام أننا لسنا في اقتصاد مغلق، ندرج كل من الصادرات (X) و الواردات (M)، حتّى نحصل على صافي فائض الطلب، ونكون بذلك قد أدرجنا أثر العوامل الخارجية على الطلب الفعال، لتصبح المعادلة:

$$\underbrace{(\text{الاستثمار} + \text{الاستهلاك} + \text{الصادرات})}_{\text{الاستخدامات}} - \underbrace{(\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة} + \text{الواردات})}_{\text{الموارد}}$$

ومن المعطيات المتوفرة لدينا نسجل فجوة سنة 1989 قُرت بـ **28,72** و المحصّل عليها بالكيفية التالية:

$$\begin{aligned} F &= (392.38 + 71.9) - (423 + 70) \\ &= 464.28 - 493 \\ &= \mathbf{28.72} - \end{aligned}$$

الفجوة التضخمية عن طريق معيار الفائض في الطلب (الوحدة مليار دج)

97	96	95	94	93	92	91	90	89	88	السنوات
2547,1	2408,8	2091,5	1582,3	1101,9	1068,6	814,6	481	392,38	316,25	الإنفاق الكلي الخام
455.9	451.7	434.9	417.9	421.4	462.4	448	436.8	423	402.8	PIB بالأسعار الحقيقية
647.5	644.6	632.4	467.9	339.2	322.3	268.9	75,80	96,88	62,65	الاستثمار
638.1	639.4	580	426,2	314.9	283.8	251,5	60,60	84,3	56,59	* رأسمال ثابت
9.4	5.2	52.4	41.7	24.3	38.6	17.4	15.20	12.58	6.06	* التغير في المخزون
2091.1	1957.1	1656,6	1164.4	680.5	606.2	366,6	44,2	-	-	فائض الطلب
2381,4	2199,5	1641,86	1148,6	714,75	666,67	461	79,3	30,62	48,34	صافي فائض الطلب

06	05	04	03	02	01	00	99	98	السنوات
6161,74	5455,5	5254,51	4513,12	4096,26	3636,5	3173,1	3070,8	2840	الإنفاق الكلي الخام
758,96	726	684,25	758,98	671,79	668,35	688,6	496,1	448,3	PIB بالأسعار الحقيقية
2511,3	2036,6	2036,6	1609,3	1406,5	1163,68	898,7	890	755	الاستثمار
1902,58	1334,39	1468,09	1280,8	1131,4	1011,28	883,5	854,9	728,8	* رأسمال ثابت
608,72	702,21	568,51	328,42	275,07	152,4	15,2	35,1	26,2	* التغير في المخزون
5402,78	4729,5	4369,99	3754,4	3424,47	2968,15	2484,5	2574,7	2391,7	فائض الطلب
7823,38	6657,41	5593,03	4608,7	3968,63	3683,62	3451,2	2804,5	2428,1	صافي فائض الطلب

المصدر: من إعداد اصحاب البحث اعتمادا على معطيات من:

الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، صندوق النقد الدولي

CNES : Rapport de conjoncture 1994-1998/1999-2004

ومن الجدول، نلاحظ أنّ الفجوة التضخمية في تزايد مستمر، الشيء الذي يثبت أنّ هناك ضغط قوي على الموارد المحلية، وتأثر مستويات الاستيراد خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة، هذا بالإضافة إلى التذبذبات الواقعة في أسعار العملة.

بالنسبة لمعيار الإفراط في الإصدار التقدي، نجد أنّ الفجوة التضخمية اتخذت قيم جديدة وفقا للجدول

التالي:

الفجوة التضخمية عن طريق معيار الإفراط التقدي خلال الفترة 1988-2006 (الوحدة مليار دج)

السنوات	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
الفجوة التضخمية	-7.15	1.04	3.47	8.33	7.46	-2.43	-18.46	2.5	3.88	20.06

السنوات	98	99	00	01	02	03	04	05	06
الفجوة التضخمية	-	1.31	0.33	-16.68	33.61	-0.52	2.20	2.14	9.35

المصدر: من إعداد اصحاب البحث اعتمادا على معطيات سابقة

إنّ الفجوة التضخمية حسب هذا المعيار، قد اختلفت حدتها من سنة لأخرى، فنجد أنّ عدم التناسب بين معدل مخزون النقد و معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي، أدى إلى إحداث خلل في الطلب و العرض الكلي، و منه حدوث ارتفاعات في الأسعار.

إنّ السلع المشكّلة لسلة الاستهلاك خاصة تلك المدعمة من طرف الدولة، كانت تسحب من السوق الرسمي، ثم يعاد ضخها في السوق الموازية، بالتالي نلاحظ وجود في نفس الوقت وفرة في الاقتصاد، و انتشار ظاهرة الندرة، من جهة ثانية نلاحظ أنه وفي الآونة الأخيرة من فترة الدراسة أصبح للمستهلك الجزائري عادات استهلاكية مظهرية، الشيء الذي أدى إلى تخزين المواد الواسعة الاستهلاك، لترتفع بذلك أسعارها.

1-4 دور السياسة النقدية و المالية: إنّ من أهم مسببات التضخم في الجزائر خلال السنوات التسعينات، ارتفاع عنصر الطلب الذي لم يقابله عرض، هذا بالإضافة إلى الإصدارات النقدية الغير مراقبة، والتي أغرقت الاقتصاد في كم هائل من السيولة . ومحاربة هذه الظاهرة تطلب توفر عدّة مقاييس، كان الاقتصاد الجزائري يفتقر إليها قبل عمليات الإصلاح، حيث وبسبب إصدار قانون القرض و النقد 90-10 أصبح للبنك المركزي كلّ الصلاحيات للحدّ من الإصدارات و التوسعات النقدية الغير مراقبة، عن طريق سياسة نقدية صارمة، وأصبح للسياسة المالية دور كذلك عبر عمليات التقليل و تنظيم الإنفاق العام، والتقليص من عجز الميزانية العامة.

1-1-1 السياسة النقدية: من أهم الطرق المتبعة لتوجيه كمية النقد في التداول، حيث يتحكم من خلالها في حجم السيولة في الاقتصاد، تقلص منها أو تضخ كميات جديدة في التداول، للوصول إلى الهدف المستر له، و بما أنّ البنك المركزي هو المنظم والمسير للتقد نجه يعتمد على أساليب كمية هادفة للتأثير عليه، ومن أهم السياسات التي اتبعت للحدّ من هذه الظاهرة نجد:

- **الحد من التوسع الغير مراقب للقروض المحلية:** تعتبر نسبة القروض المحلية إلى الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات المتخذة لمراقبة أثر السياسة النقدية في القضاء على التضخم، ونلاحظ من الجدول أنّ نسبة القروض

المحلية قد نمت خلال الفترة 88-93، و أعلى نسبة كانت قد سجلت سنتي 95 و 99، و هي الفترة التي تلت عملية إعادة جدولة الديون الخارجية، أما نسبة القروض إلى الناتج فعرفت نمو سالب خلال الفترة 89-91، وكان سبب ذلك الرقابة المشددة على العرض النقدي، بسبب إصدار قانون القرض والتقد، وبعد سنة 1999 ظلت نسبة النمو سالبة إلى غاية سنتي 2000 و 2001، لتقلص سنة 2002، ثم تعرف انتعاشا منذ سنة 2003 بانتعاش الاقتصاد ككل، بسبب البرامج المطبقة.

معدل التغير في الائتمان المحلي ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج الداخلي الخام

السنوات	PIB	DI	DI _l	DI/PIB	التغير
88	350	339.2	-	96.91	-
89	423	373	9.96	88.18	-9.9
90	556	414	1.1	74.46	-15.55
91	844	484.2	16.95	57.36	-22.96
92	1045	639.2	32	61.16	6.62
93	1189.7	747.6	17.02	62.83	2.73
94	1489.4	774.4	3.52	52.00	-17.21
95	2002.6	967.2	24.88	48.29	-7.13
96	2564.7	1054.3	9.01	41.10	-14.88
97	2780.2	1164.1	10.49	41.87	1.87
98	2810.1	1273	9.31	45.30	8.19
99	3215.2	1593.8	25.16	49.57	9.42
2000	4123.5	1282.8	19.5-	31.45	36.5
2001	4227.1	1078.1	15.95	25.50	18.91
2002	4522.17	1845.5	17.18	40.8	-60
2003	5252.32	1803.6	-2.27	34.34	15.83
2004	6149.11	1514.4	-16.03	24.62	28.30
2005	7561.98	846.6	-44.09	11.19	54.54
2006	8514.83	601.3	-28.98	7.06	36.09

Source: Media Bank n°64 page 16 / n° 43

Rapport 2001, évolution économique et monétaire en Algérie

- التحكم في نمو مخزون النقد: و هو من أهم الأدوات التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على حجم العرض النقدي، على مضاعف النقد، وعلى أثرها أو على كل واحد منهما على حدى، وتكون رياضيا على النحو التالي:

$$M_0 = m.H$$

حيث: M_0 هو عرض النقود، m هو مضاعف النقود، و H هو أثر النقود.

يمثل لدينا m ، دالة لسعر الخصم، أسعار الفائدة، الاحتياطات المطلوبة، نسبة العملة الى الودائع، والتغيرات التي تحدث في تدفقات الودائع، ولأجل معرفة الأثر القوي للتقد، يمكننا القول أن مخزون النقد يتزايد مع مضاعف النقود، ويتزايد حجم المضاعف طرديا مع معدّل الفائدة، وعكسيا مع سعر الخصم، ويعمل البنك المركزي في التأثير على العرض التقدي من خلال القاعدة التقدي المراقبة عبر عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، استرجاع السيولة و تقنية تسهيله للودائع.

و نلاحظ أن حجم النقد كان في تزايد مستمر من 1988 إلى 1993 بمعدل نمو متوسط قدره 16% وهي سنوات كانت تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة، لكن منذ سنة 1994 استقر نمو حجم النقد المعروض، عدا سنة 1998 أين تميزت هذه السنة ببعض التذبذبات في تمويل الإنفاق العام بسبب انخفاض أسعار البترول. ثم سنتي 2001 و 2002 و 2003 التي نمت بنسبة 24.89 % ، 20.8 % و 34% على ترتيب، والتي رافقتها زيادة قوية في الأصول الأجنبية، هذه الأخيرة التي لعبت دور فعال في توسيع السيولة النقدية وتشكيل الودائع لأجل، ثم تعود و تنخفض من جديد ابتداءا من سنة 2004

تغيرات معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة 1988-2006(%)

السنوات	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
M_2	13,6	5,15	11,33	21,34	23,95	21,61	15,33	10,5	15	17,66
معدل التضخم	5,9	9,3	20,2	25,5	31,7	21,6	31,7	28,4	20,3	6,1

السنوات	98	99	00	01	02	03	04	05	06
M_2	19,04	13,97	13,01	24,89	20,8	34	11,43	11,22	18,66
معدل التضخم	6,2	2,1	0,6-	4,2	1,42	2,58	3,56	1,64	2,53

Source : ONS , Banque d'Algérie, Media Bank n°68 page 34 .

4-1-2 السياسة المالية: و تتعلق بسياسة الدولة المتعلقة بالضرائب والإنفاق، بمعنى آخر استخدامات الدولة لإيراداتها العامة، من أجل تحقيق التوازن في الميزانية العامة.¹³ تتلخص أدواتها في مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الناتج الداخلي، حجم العمالة، و الأسعار، عن طريق ميزانية الدولة، للقضاء على التضخم، وتحقيق الاستقرار، التنمية، والعدالة.

¹³ داول هاييل عبد الحفيظ يوسف، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة 1999، ص 215-216.

تعمل الدولة على ترشيد الإنفاق الحكومي للمحافظة على قيمة النقود، وتعمل أيضا على التحكم في عنصر الرغبة في الإنفاق لأن هذه الأخيرة ستؤدي إلى إغراق الاقتصاد في الديون وخدماتها، كما تزعزع الاستقرار النقدي في حالة الاصدارات الجديدة (عدم الاستدانة)، الشيء الذي سيؤدي إلى المزيد من التدهور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، بالتالي نجدها تضغط عليها خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الخدمية والكمالية، والتوجه إلى المشاريع المنتجة.

تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1988-2006 (مليار دج)

السنوات	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
اجمالي النفقات	103,9	104,77	136,5	212,11	420,13	476,62	566,33	759,61	724,51	845,19
*نفقات التسيير	37,67	37,29	88,8	153,81	276,13	291,41	330,41	473,69	550,5	643,55
*نفقات التجهيز	66,23	67,48	47,7	58,3	144	185,21	235,92	285,92	174,01	201,64

السنوات	98	99	00	01	02	03	04	05	06
اجمالي النفقات	875,68	961,67	1169,6	1312,4	1544,41	1686,2	1887,2	2050,2	2543,35
*نفقات التسيير	663,8	774,69	847,7	955	1091,5	1115,8	1240,9	1239,4	1451,98
*نفقات التجهيز	211,88	186,98	321,9	357,4	452,91	570,4	646,3	810,6	1091,37

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات 1988-2006

- بالنسبة لنفقات التسيير: نلاحظ وجود احتلال هيكلي بينها وبين نفقات التجهيز، أدنى نسبة سجلت لها سنة 1994، و التي بلغت 58 %، بالتالي، الشيء الذي يلزم الدولة التقليل من نفقات التسيير والرفع من نفقات التجهيز المنتجة.

بسبب حجم الديون التي كانت على عاتق الدولة، عان الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1988 من أزمات جد حادة مست المواطنين مباشرة، حيث جل المداخيل كانت توجه لعمليات تسديد الديون، وكانت الموارد المحتفظ بها توجه لاستيراد السلع المهمة كالأدوية.

والنمو الملاحظ طوال السنوات التسعينات الممثل فيما يقارب الـ 80% حتى سنة 1999، كان راجع خاصة لاعتبارات سياسة واجتماعية، بالإضافة الى أخرى اقتصادية..، وبعد سنة 2000 عرفت هذه النفقات نسب نمو معتدلة، كانت أقل بكثير من الفترة الأولى، لكنها بقيت في تزايد مستمر حتى نهاية فترة الدراسة.

-بالنسبة لنفقات التجهيز: نجد أن الجزائر قد وضعت على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، عن طريق كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، بالتالي الإسهام بهذا النوع من النفقات بات ضروري، خاصة وأن الدولة كانت تفتقر لمختلف الهياكل الأساسية، و البنية التحتية، الخدمات الصحية...و التي نجدها من مقومات التنمية الاقتصادية للبلاد.

و على العموم ما يميز سياسة الانفاق في الجزائر من خلال الجدول هو ارتفاع حجم النفقات العامة، خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية الـ 2000، وصلت نسبة نموها الى 98 % سنة 1991، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة، أين وصل معدل التضخم هنا الى 25,5 % ثم 31 % السنة الموالية، و قد تزامن هذا الارتفاع في النفقات مع انتقال الدولة الى نظام اقتصاد السوق، والاهتمام بالشبكة الاجتماعية، بعد عملية التحرير الجزئي للأسعار، والتي كان لها أثر مباشر على معيشة المواطن الجزائري، بالإضافة إلى الارتفاعات الملفتة للانتباه في أجور العمال(الانتخابات التشريعية سنة 1991).

أما بالنسبة للفترة الممتدة الى غاية سنة 2006، فنجد أنّ الدولة قد اهتمت خاصة بنفقات التجهيز(الاستثمار)، و هذا راجع لإعادة بعث النشاط الاقتصادي من خلال عمليات الاستثمار، حيث تمكنت الدولة من رفع إيراداتها بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، وقد جسدت هذه السياسة التنموية من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)، و برنامج دعم النمو (2005-2008) .

- من أهم أدوات السياسة المالية كذلك، الموازنة حيث من خلال التحكم في الإيرادات و النفقات، و إعادة توزيع المداخيل عبر سياسة ضريبة فعالة تستطيع الدولة أن تحقق التوازن والاستقرار، لأنه وبالتحصيل الجيد للضرائب، تكون الدولة غير مضطرة لإصدارات جديدة أو الاستدانة، حيث تقلل من حجم لإستهلاك، ومن ثمّ تخفض من معدّلات التضخم(ترشيد الإنفاق الاستهلاكي).

نلاحظ أن محاربة التضخم عن طريق العجز في الميزانية أبدى نتائج حسنة منذ سنة 1994 أين أن حجم الادخار عظم بسبب التقليل من النفقات العامة، وزادت إيرادات الدولة بسبب الإجراءات الجبائية التي طبقت وكذلك الإصلاحات الهيكلية، وكذلك تحسنت إيرادات الصادرات البترولية، هذه الأخيرة التي زاد تخفيض الدينار من تضخمها.

ميزانية الدولة خلال الفترة 1988-2006 (مليون دج)

93	92	91	90	89	88	السنوات
313,94	311,86	248,9	152,5	116,49	93,9	إيرادات الميزانية الكلية
476,62	420,13	212,11	136,5	104,77	103,9	نفقات الميزانية الكلية
- 162,68	- 108,27	36,8	16	- 11,72	- 10	العجز (-) الفائض (+)
21,6	31	25,5	20,2	9,3	5,9	التضخم
-13,67	-10,36	4,36	2,87	-2,77	- 2,25	العجز/PIB

99	98	97	96	95	94	السنوات
950,5	774,6	926,7	825,5	611,7	477,18	إيرادات الميزانية الكلية
961,67	875,68	845,19	724,51	759,61	566,33	نفقات الميزانية الكلية
- 11,17	- 101,02	81,5	100,6	- 147,9	- 89,15	العجز (-) الفائض (+)
2,1	6,2	6,1	20,3	28,4	31,7	التضخم
0,34-	-3,59	2,93	3,92	-7,38	-5,98	العجز/PIB

06	05	04	03	02	01	00	السنوات
3633,46	3556	2620,2	2341	1973,8	1801,7	1845,6	إيرادات الميزانية الكلية
2543,35	2050,2	1887,2	1686,2	1544,41	1312,4	1169,6	نفقات الميزانية الكلية
1090,11	1506	733	654,8	429,39	489,3	676	العجز (-) الفائض (+)
2,53	1,64	3,56	2,58	1,42	4,2	0,6 -	التضخم
13	20,06	11,96	12,43	9,45	11,58	16,57	العجز/PIB

المصدر: نفس المرجع السابق

خلال الفترة 1996-1997 سيّرت الميزانية العامة تسييرا جديا (100.2 ثم 81.5) حيث زاد كمّ الإيرادات وقلّ حجم النفقات، فانتقل العجز من 13,67% 1993 إلى فائض قدره 3,92% 1996، و بعد انهيار أسعار البترول سنة 1998، تأثر إيرادات الجباية البترولية، ليصبح الفائض المحقق سنة 1997 قدره 81,5 مليون دينار،

إلى عجز قدره 101 مليون دينار سنة 1998، واستمرت آثار هذا الانخفاض إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999، حيث قلص العجز هنا إلى 11,17 مليون دينار، ثم حول إلى فائض قدر بـ 676 مليون دينار سنة 2000، وانخفض من جديد إلى 489 مليون دينار سنة 2001 سنة، وهي السنة التي وجد بها حجم سيولة مفرطة في السوق النقدي، بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية، كالودائع تحت الطلب خاصة، ثم تصل إلى 13% سنة 2006 كأعلى نسبة فائض محقق طوال فترة الدراسة.

إن العجز الذي يكون على مستوى ميزانية الدولة يكون يقابله إما معدّل تضخم يفوق 50% أو يقل، ففي الحالة الأولى ما يجب هو تحقيق سريع لفائض في الميزانية العامة للدولة، أما إذا كان أقل فبالإمكان أن يتم تمويل العجز هنا عن طريق إصدار نقدي جديد أو عن طريق الاستدانة، وعموما سياسات التصحيح المالي في الجزائر تتخذ وجهتين:

* جانب الإيرادات ويتضمن:

- إدخال هيكل ضريبي أكثر فعالية، ومنه توسيع القاعدة الضريبية دون أن يكون هناك إعفاءات أو التقليل من أنواعها، وكذلك الرفع من حجم الضرائب والرسوم الخاصة على أصحاب الثروات المرتفعة، وكذا أصحاب الأعمال التجارية، النشاطات الحرفية والمهن الحرة،... وهذا لأجل تحقيق نوع من العدالة في توزيع الضرائب.

- الحدّ أو التخفيض من التعويضات الضريبية الغير مستهدفة بدقة، والتسطير لوضع معدلات أكثر فعالية (قيمة مضافة).

يجب أن تكون الأسعار خاضعة لاعتبارات معينة لأنها وفي فترات عدم الاستقرار تكون مشكلة لعائق أمام تسطير السياسة لاقتصادية الكلية الصحيحة، بحيث عدم توازيها مع نظام الأسعار في العالم يسبب للجزائر فروقات تضخمية تؤدي حتما إلى تراكم العجز في الميزانية بسبب تمويل الخزينة لهذا العجز عن طريق الإصدار النقدي.

* أما جانب النفقات فيتضمن:

- محاولة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام غير الضروري وزرع المنفعة العامة.
- التقليل من حجم التشغيل المفرط الذي يعاني منه القطاع العام وإعادة النظر في عملية توزيع النفقات العامة على جميع القطاعات المنتجة حقا، وذات المردودية الجيدة.
- خصوصية المؤسسات العمومية وفتح باب المنافسة لأجل بعث مشاريع جديدة ذات مردودية.
- تطبيق عمليات الصيانة والإصلاحات على الاستثمارات والذي ينجم عنه زيادة في حجم المردودية وبالتالي زيادة إيرادات الخزينة.

الخاتمة:

أدت الارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم خلال الفترة 1991-1997 إلى تآكل القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وتزايد الفجوة التضخمية من سنة لأخرى كان خير دليل على وجود هذه الضغوطات، والتي تمت تغذيتها عن طريق الإصدارات النقدية الغير مراقبة وعمليات الاستهلاك الواسعة، الشيء الذي تولد عنه عجز في ميزانية الدولة وزيادة حجم الدين العام، من دون أن يكون هناك أي نمو في حجم الإنتاج.

أيضا، بسبب انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي أصبح جزء مهم الدخل الوطني يتسرب نحو الخارج، وبالتالي يمكننا القول أنّ السياسة الاقتصادية التي تكون مبنية فقط على الإنفاق العام لن تؤدي إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل، لأن الطلب الإضافي المحقق هنا قد يتجه جزء منه إلى تحقيق سلع مستوردة، ومنه التغيرات التي حدثت في سعر صرف العملة الوطنية، وإجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية التي قامت بها الدولة خلال فترة الدراسة كان لها أيضا أثر قوي على أسعار السلع المحلية والمستوردة، وعموما الجهود المبذولة من قبل السلطات طيلة فترة الدراسة، كانت لغرض الخروج من أزمة عصفت بالاقتصاد على جميع المستويات، و هو هدف لم يكن تحقيقه سهلا، بالامكان استقرار نتائجه من خلال:

- ✓ أنّ الجهود المبذولة لتحقيق استقرار اقتصادي بداية التسعينات كانت غير مجدية، لعدم ملائمة المحيط الاجتماعي والسياسي.
- ✓ محاولة تنمية البلاد خلال الفترة ما بعد النفط، لم تكن لتجدي نفعاً بسبب تراكم المديونية.
- ✓ اعتماد الجزائر على ارادات صادرات المحروقات جعل من اقتصادها عرضة للتذبذبات التي تحدث في أسعار الخام.
- ✓ الاقرار ببرنامج التصنيع ، والإهتمام بالقطاع الزراعي أحد أهم مكونات الارادات خارج المحروقات، لم يمكن من امتصاص اليد العاملة العاطلة الآ بداية الألفية الثانية، الأمر الذي أدى الى التقليل من حجم الواردات من المواد الغذائية ومنه الحد من الضغوطات التضخمية الخارجية على مستوى الأسعار الداخلية.
- ✓ تعتبر السيولة المحلية المحتفظ بها من قبل الجهاز المصرفي المحلية والأجنبية مؤثر مهم لتحديد الضغوطات التضخمية.
- ✓ الاصدارات النقدية الغير مراقبة والتزايد في عمليات الاستهلاك التي لم يقابلها عرض، كانت من أهم مغذيات التضخم بالجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ كان لتعبئة المدخرات المحلية في القطاعين الخاص و العام، دور مهم في التخفيف من عبء المديونية.

لكن و بتحقيق التفاعل كل من السياسة النقدية والمالية تمكنت الجزائر من التوصل نوع من الاستقرار خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة، بالرغم من التفاوتات الموجودة لنمو تلك الفجوة.

قائمة المراجع:

1) قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1 - أسامة محمد الفولي، و آخرون ، مبادئ النقود والبنوك. دار الجامعة الجديدة للنشر الطبعة الأولى، الأردن، 1999.
- 2 - بول سامويلسون، النقود و الأسعار، الجزء الثالث، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 3 - رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 4 - محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، تحليل كلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 5 - وسام ملاك، النقود، و السياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية و مالية، دار المنهل البتاني للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.
- 6 - جورج تايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، الاسهامات الكلاسيكية 1720-1980، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر، 1997.
- 7 - داوول هايل عبد الحفيظ يوسف، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة 1999.
- 8- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

2) قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 01 - Gerard Duthil et autres, Politique économiques, édition ELLIPSES, Paris 1997.
- 02- Michel Raw HILL, Macroéconomie, Théorie et politique, 1968.
- 03 - Olivier BLANCHARD, Daniel COHEN, Macroéconomie, Edition Pearson Education, 3E édition.
- 04 - Henri DENIS, Histoire de la pensée économique, Edition SEUIL, 1998.
- 05- CNES : Rapport de conjoncture 1994-1998/1999-2004
- 06- Media Bank n°43
- 07- Media Bank n°64
- 08- Rapport CNES 2001, évolution économique et monétaire en Algérie.